جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

المستوى: سنة أولى ماستر تاريخ المغرب العربي الحديث

المحاضرة رقم 01 و02 مقياس تاريخ الجزائر الحديث

المحور: علاقات الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني

1 – العلاقات الجزائرية العثمانية:

تميزت العلاقات الجزائرية العثمانية ما بين سنتي (1519 – 1830م) بعدم الاستقرار، وكان الدين والمصلحة المشتركة هو الرابط الوحيد بين الجزائر واستانبول، وفي عهد الدايات أصبحت العلاقات بين البلدين علاقة السيد بالسيد فكانت الجزائر مثلا كلما تعين داي جديد تبعث لاستانبول رسولا يأتي بفرمان وتبعث معه هدية، ومن مظاهر العلاقات بين البلدين نذكر:

- **تبادل الهدايا: تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر للباب العالي أحد مظاهر الارتباط بالدولة العثمانية.**
- **العملية: كانت النقود تصك باسم السلطان العثماني.**
- **الراية: لقد استعمل الجزائريون رايات متعددة منها ما اشتركوا فيه مع العثمانيين بحكم الانتساب للدولة العثمانية، ومنها ما انفردوا به.**
- **العلاقات الدبلوماسية والعسكرية:**

لقد كانت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر واستانبول تتم عبر تبادل الرسائل، والتي كان يطلق عليها اسم الفرمان، وله نوعان:

الفرمانات الهمايونية: والتي يصدرها السلطان لأمر ضروري وخطير، أو ترسيم جديد.

الفرمانات العادية: والتي يصدرها كبار الوزراء (الصدر الأعظم، ..)،

وأما بالنسبة للعلاقات العسكرية فقد كانت متواصلة ومستمرة بين البلدين من خلال مساهمة البحرية الجزائرية في إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها ضد الصليبيين، ومن أهمها معركة ليبانت الشهيرة أكتوبر 1571م، والحرب الروسية العثمانية 1787م، ومعركة نافرين 1827م.

وكما كان الباب العالي أيضا يطلب أحيانا من بحارة الأسطول الجزائري قيادة الأسطول العثماني في العديد من المناسبات الحربية، مثل استدعاء "خير الدين " عام 1533م لقيادة الأسطول العثماني، وأيضا "علج علي".

2 – العلاقات الجزائرية مع الدول العربية:

أولا: مع الدول المغاربية:

- العلاقات مع تونس: فقد غلب عليها طابع الصراع والنزاع، وخاصة في الجانب السياسي، وهذا راجع لتدخل حكام الجزائر في شؤون تونس السياسية، فقد اشترط داي الجزائر "بابا علي بوصبع" (1754 – 1766)م على أبناء "حسين بن علي" مجموعة من الشروط مقابل تنصيبهم على عرش أجدادهم، والمتمثلة في دفع ضريبة سنوية، ولكن في عهد الحاكم الحسيني "حمودة باشا" ستعرف العلاقات التونسية الجزائرية منحى جديد، فلم يقبل هذا الباي تدخل حكام الجزائر، وأراد التحرر من دفع الضريبة، والتي كانت تحتوي على 150 ألف جنيه، و20 جرة زيت، و600 جرة سمن، ،50 جرة صابون، وفي عام 1783م رفض الباي التونسي دفع الضريبة، وهو ما كان بمثابة أول قطيعة بين البلدين.

وازدادت الهوة بين الإيالتين بعد رفض "حمودة باشا" تلبية طلب داي الجزائر بدفع تعويضات عن الخسائر التي سببتها بعض القبائل التونسية النازحة نحو الحدود الجزائرية، وهو ما دفع إيالة الجزائر لتهديد تونس بإعلان الحرب عليها في جوان 1787م، واستمر "حمودة باشا" على موقفه الرافض لدفع أي ضريبة لحكام الجزائ، وفي سنة 1806م أرسل رسالة مكتوبة يؤكد فيها رفضه لتنفيذ الاتفاقيات القديمة، وفي 1807م أعلن الحرب على الجزائر، والتي انتهت بانتصار الجيش التونسي في واقعة "وادي سراط" في شهر جويلية 1807م بالقرب من الكاف، وفي عهد الداي "حاج علي باشا" (1809 – 1815)م اتجهت العلاقات بين الإيالتين نحو السلم، وتم عقد الصلح، والذي كان ينص على استمرار الإيالة التونسية في إرسال الزيت إلى الجزائر.

وبالرغم من عقد الصلح استمرت المناوشات بين الإياليتين، وتطورت إلى حد المواجهة البحرية، إذ تمكنت الإيالة الجزائرية في أكتوبر 1810م من الاستحواذ على مركب تونسي محمل بالشاشيات بقيمة 81.385 فرنك، وكما تم الإغارة على جربة، ولكن انتهت دون تمكن الجزائر من السيطرة عليها، وهو ما دفع الإيالة التونسيّة لتجهز 13 مركبا لملاقاة البحرية الجزائرية، والتي انتهت لصالح هذه الأخيرة، وقدرت الخسائر البشرية بـ 41 جزائري، و230 من الطرف التونسي، ولهذا سعت الإستانة للتدخل بين الإيالتين ووضح حد للصراع، ولكن داي الجزائر لم يتجاوب مع هذه المبادرة، واستمر في تهديده لباي تونس بدفع الإتاوة مع تخريب حصن الكاف، ليرفض باي تونس بدوره الانصياع، وأخذ يتحسس أي فرصة للهجوم على الجزائر، واستمرت العلاقات بين الإيالتين بين المد والجزر إلى غاية تمكن الدولة العثمانية عام 1821م من عقد صلح نهائي بين الطرفين.

وهكذا فإن العلاقات السياسية والعسكرية بين الإيالتين تميزت في مجملها بالتوتر، وكثرة الصراعات والمناوشات، وهذا راجع لمكانه الإيالة الجزائرية في البحر المتوسط، ورغبة حكامها في استمرار سيطرتها وتدخلهم في شؤون تونس، وهو ما دفع الباي التونسي في نهاية المطاف لمباركة الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م[1].

وأما في الجانب الاقتصادي فقد تميزت العلاقة بين الإيالتين بقوة المبادلات التجارية، إذّ كانت تونس أقرب الأسواق الخارجية من الناحية الشرقية إلى الجزائر، ولذلك كان سكان إقليم قسنطينة من شماليين وصحراويين يفضلون التنقل إلى تونس لبيع منتوجاتهم أو جلب السلع ومختلف المنتوجات التي يحتاجها سكان إيالة الجزائر، وقد كانت القوافل المنطلقة من قسنطينة، الوادي، توقرت، ورقلة، لها أربعة طرق رئيسية أهمها:

- **طريق تونس قسنطينة: والذي ينطلق من قسنطينة إلى تونس.**
- **طريق قفصة ونفطة: ينطلق من مدينة وادي سوف**
- **طريق نفطة غدامس: ينطلق من توقرت.**
- **طريق غدامس: والذي ينطلق من ورقلة.**

[1] - تعود أسباب تعاون حاكم تونس مع الاحتلال الفرنسي إلى الرغبة في التخلص من خصم شديد الوطأة دائما كان يؤثر على أوضاع البلاد السياسية والأمنية. - تورط باي تونس في أزمة ديون مع التجار الفرنسيين عام 1829م. - دور القناصل الفرنسيين في ربط تونس بفرنسا. - طمع باي تونس في أن يحل أحد أفراد أسرته محل داي الجزائر. - الحصول على قسنطينة وتوسيع جغرافية تونس.

– العلاقات مع المغرب الأقصى:

لقد عرفت العلاقات بين الجزائر والمغرب تطورات مختلفة من عهد السعديين إلى عهد العلويين، ففي العهد السعدي لا أحد ينكر أن الجزائريين لعبوا دورا كبيرا في تحرير المغرب من الاستعمار البرتغالي الزاحف على أراضيهم وانتصارهم في معركة وادي المخازن أو "الملوك الثلاثة" يوم 4 أغسطس 1578م، حيث شاركت القوات البرية والبحرية الجزائرية في التصدي لتلك القوات الغازية ولم تنصرف حتى انتصر المغاربة على أعدائهم

– ورغم ذلك فإن علاقة أحمد المنصور "الذهبي بعد انتصاره في معركة وادي المخازن" بدعم عثماني جزائري اتصفت بالتنافس والنفور دون أن تصل إلى حد العداوة، وقد بدى ذلك من المنصور في أول عهده عندما أهمل السفارة العثمانية واستصغر الهدية المقدمة من السلطان بمناسبة انتصاره في معركة وادي المخازن التي رآها، دون مقامه مما جعل علج علي حاكم الجزائر يعمل على التدخل في شؤون المغرب الأقصى، وعندما بادر أحمد المنصور بتهدئة الموقف بإرسال هدية إلى السلطان مراد الثاني عام 1581م– ساعدت على الحد من عداء علج علي الذي أقنع السلطان بضرورة غزو المغرب. غير أن تنحي علج علي من حكم الجزائر عام 1587م ساعد على تصفية الخلاف.

– ومن خلال كل ما ذكر نستطيع أن نقول أن العلاقات السياسية الجزائرية المغربية في العهد السعدي التي بدأت كنقطة مهمة سنة 1550م في بداية الصراع في الفترة الحديثة بسبب دخول السلطان السعدي أبو عبد الله الشيخ "1540_1557م" إلى مدينة تلمسان، وكان ذلك تحقيقا لرغبة كل منهما لفرض نفوذه على حساب الآخر وإذ وقع التحالف بينهما في معركة وادي المخازن كما أشرنا إليه سابقا.

– وبعد ظهور العلويين على الساحة السياسية شهدت العلاقات بين الدولتين نقلة نوعية، وبدأ الصراع حول مناطق النفوذ خاصة بعد استقرار العلويين في منطقة وجدة الحدودية، و استمر الوضع كذلك إلى غاية توقيع معاهدة التافنة سنة 1654م لرسم الحدود بين الدولتين. وهنا تحولت العلاقات بين" الجزائر العثمانية والمغرب العلوي" من الصراع إلى الصلح " 1650_1654م" ويمكن القول أن العلاقات السياسية بينهما كانت على مرحلتين:

1- المرحلة الأولى 1659_1757م: اتسمت خلالها العلاقات بينهما بالعداء الغالب عليها خاصة بين " 1654-1679م" والتي تميزت بدعم كلا الطرفين للمتمردين ضد السلطة مثل دعم الجزائر المتمردين على الحكم العلوي، ورد المولى إسماعيل بدعم ثورة المرابطين بتلمسان الذي تطور إلى تدخل عسكري سنة 1678م و الذي يعد أول صدام عسكري بين الجزائر والمغرب الأقصى العلوي..

- طبيعة العلاقات بين مولاي إسماعيل والجزائر:

عرفت العلاقات الجزائرية المغربية في عهد مولاي إسماعيل صلات ودية في الفترة الممتدة بين 1682-1726م لم يمنع تعكرها توتر فجائي لسبب طارئ أو سبب دسيسة أوربية.

- وقد كانت قضية تلمسان مثار نزاع مستمر بين حكام الجزائر العثمانية و بين حكام المغرب ومنهم مولاي إسماعيل الذي شن عدة حملات على الجزائر طمعا في التوسع على حدودها الغربية.

- حملة مولاي إسماعيل الثالثة على الجزائر يوم 28 إبريل 1701:

وقعت المعركة الفاصلة لهذه الحملة في موقع على مقربة من "الغديوة" وانتهت في أربع ساعات بسحق القوات المغربية التي راح ضحيتها ثلاثة آلاف جندي و500 قائد ناهيك عن إصابة السلطان مولاي إسماعيل نفسه بجرح بالغ ووقوعه أسيرا في أيدي الجيش الجزائري، و كان إطلاق سراحه بعد تعهده من جديد بالتخلي عن مشاريعه العدوانية ضد حكام الجزائر والإقرار بحد التافنة المتفق عليه في المعاهدات السابقة.

وأما ما بين 1727 و 1757م: نلمس تغير في تطور العلاقات بين البلدين من العداء إلى السلام الحذر نتيجة أوضاع كلا البلدين، والذي تمثل في الصراع على الحكم في المغرب الأقصى بعد وفاة المولى إسماعيل و انشغال الجزائر في صراعها مع بايات تونس.

- المرحلة الثانية 1757_1830م: والتي تميزت فيها العلاقات بالسلم والترقب أحيانا وبالعداء أحيانا حيث نجدها في الفترة مابين 1757 و1797م تميزت بالتعاون المتبادل بين البلدين ضد الإسبان سنة 1791م.

– أما ما بين 1797_ 1805م تميزت العلاقات بالتقارب والحذر نتيجة الظروف الداخلية لكلا البلدين، في المغرب الأقصى انحرافات في الطرق الصوفية، وفي الجزائر انتفاضات داخلية لذا كان كل الاهتمام منصبا في إخمادها في كلا البلدين.

– أما الفترة الممتدة مابين 1805_1830م: فقد امتازت في بدايتها بالعداء بسبب تدخل المولى سليمان في الفقيق عام 1805م وإقليم توات عام 1808م و اتهام السلطة الجزائرية بدعم المغرب للتمردات بالغرب الجزائري كدرقاوة...لكن التدخل الفرنسي في الجزائر أعطى منحنى آخر لهذه العلاقة في عهد مولاي عبد الرحمن بن هشام، "1822_1859م" الذي رأى في الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830م فرصة لتحقيق طموح أجداده، باتخاذه للحياد في البداية ثم قبوله لبيعة أعالي تلمسان في 1831م.

– التواصل العلمي والحضاري بين البلدين: بقي قائما وهنا نذكر على سبيل المثال موجة العلماء الجزائريين الذين زاروا المغرب الأقصى معلمين أو متعلمين أو كلاهما معا، هذا ناهيك عن طلبة الجزائر الذين قصدوه لطلب العلم.

– إن القرن 16م كان أثرى وأزهى العصور ثقافيا وعلميا بالنسبة للجزائر إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد العلماء الجزائريين في المغرب الأقصى خلال هذا العصر.

ومن أهم العلماء الجزائريين الذين كانوا يشكلون حلقة تواصل علمي وثقافي مع المغرب، نذكر:
الونشريسي عبد الواحد أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن جيدة الوهراني المتوفي سنة 1544م وهو من كبار فقهاء المالكية في عصره، ولد ونشأ وتعلم في وهران ومنها إلى فاس حيث جلس للتدريس فأخذ عنه العديد من طلبة العلم والعلماء.

– ومن أشهر العلماء الجزائريين كذلك في المغرب خلال هذه الفترة محمد بن عبد الرحمن بن جلال التلمساني الذي عاش فيما بين سنتي 1502_1573م وهو من كبار علماء عصره مفتي فاس وتلمسان،

وكان أشهر علماء الجزائر في المغرب إطلاقا خلال هذا العصر هو أحمد المقري بن محمد بن يحيى أبو العباس المعروف بالمقري التلمساني "1578_1631م" مؤرخ وأديب محدث مفسر، آية في علم الكلام لم يشتهر في المغرب العربي فحسب ولكن اشتهر كذلك في المشرق العربي حيث قضى جزءا من حياته أخذا وعطاء.

– العلاقات الجزائرية الأوروبية:

لقد تحكمت في العلاقات الجزائرية الأوربية عدة عوامل اهمها:

- ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية: منذ ان أصبحت الجزائر إيالة تابعة للدولة العثمانية، سعت الدول الأوربية في التقرب منها سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا فانتهت المحاولات إلى صراع بين تلك الدول حول من يسبق في كسب عقد سلم وصداقة مع الجزائر خلال القرنين 17 و18الميلاديين.
- النهضة الأوربية وتغير موازين القوى في المتوسط: كان للنهضة الأوربية التي واكبها عصر الثورة الصناعية في أوربا دورا هاما في تغيير موازين القون بصفة تدريجية في حوض المتوسط فظهر التطور العسكري في صناعة سفن ومدافع حديثة كان لها الأثر الكبير في الفصل في الصراع بين ضفتي غرب المتوسط لا سيما وأن الدول الأوربية أصبحت تقرر مصيرها إزاء إيالة الجزائر مجتمعة وتتصرف وهي موحدة وهو ما تعكسه قرارات مؤتمري فينا وإكس لاشابيل وتبينه حملة إكس موث عام 1916م.
- انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الغرب الأوربي ودخولها الصراع ضد الإيالة عام 1812م – رغم الموقف التاريخي للجزائر إزاءها–حيث ضمت قوتها منذ أن وجهت ضربة لها أثرت عليها.
- توسع ثم انحصار الفتوحات العثمانية في الشرق الأوربي: كانت الدول الأوربية تتفاعل مع منطق المكانة التي كانت الدولة العثمانية تفتكها في شرق أوربا، إذ كانت هذه الأخيرة تتقرب إليها وإلى الى إيالة الجزائر كلما توسع نطاق الفتوحات وتقوى الأسطول العثماني في عروض المتوسط. وفي هذا الإطار كانت الإيالة تستفيد معنويا منها.

1–علاقات الجزائر بفرنسا 1519–1830م:

تعد فرنسا من الدول السباقة إلى ربط العلاقة بالجزائر عن طريق الباب العالي منذ 1520، وعرفت فترات من الاستقرار وأخرى من الصراع فتطورت تلك العلاقة وتوثقت أكثر بمبادرة من فرنسا حرصا منها على كسب ودّ الجزائر وصداقتها ابتداء من سنة1529م حين تم استصدار فرمان من قبل "سليمان القانوني" تضمن حماية التجارة الفرنسية وتجارهم مع الترخيص لهم بممارسة شعائرهم الدينية، فكان ذاك الفرمان بمثابة معاهدة بين السلطان العثماني وملك فرنسا فرانسوا الأول. وعموما يمكن أن نقول إن العلاقة الثنائية مرت على مرحلتين؛ تمتد الأولى من 1520م إلى غاية 1619م وتليها المرحلة الثانية من 1619 إلى 1830م.

وانطلاقا من معاهدة 1534م أنشأت فرنسا مركزا تجاريا في القالة لتصدير الحبوب وخاصة القمح ومركزا لصيد المرجان وتصديره إلى فرنسا سنة 1561م.

وبعد ذلك توالى قدوم المبعوثين الفرنسيين إلى الجزائر كقناصل، وتوثقت العلاقات أكثر بين البلدين من خلال المبادلات التجارية، وسنتناول العلاقات الفرنسية الجزائرية بالتفصيل في محور أخر.

– العلاقات الجزائرية الانجليزية:

أدرك الانجليز أهمية البحر المتوسط، ولذلك سعوا لعقد عدة معاهدات مع الجزائر، والحصول على امتيازات مختلفة تمكنهم من منافسة فرنسا وباقي الدول الغربية في الحوض المتوسط، وقد تميزت العلاقات الجزائرية الانجليزية بعقد عدة معاهدات أهمها: معاهدات السلم والتجارة سنوات (1655م، وسنة 1660م، و1688م، و1698م، 1715م، 1716م، و1796م).

وبالرغم من هذه المعاهدات السلمية والتجارية إلا أن انجلترا شنت عدة هجمات وحملات عسكرية بحرية ضد الجزائر منها: غارة "روبير مانسيل" سنة 1620م لكنها فشلت، وحملة إدواردو مونتاغو 1661م، وغارة إدواردو سبراغ 1671م فهاجم الأسطول الانجليزي بجاية.

3 – العلاقات الجزائرية الأمريكية:

تعود العلاقات بين البلدين إلى الق 18م عندما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التقرب من الجزائر، فتم التوقيع معاهدة السلم والصداقة بين البلدين عام 1795م، والتي يلتزم بمقتضاها الأمريكان بدفع ضريبة سنوية قدرها 12 ألف سلطاني من الذهب أي ما يعادل مبلغ 21 ألف و600 دولار، وكانت تدفع هذه الضريبة دون انقطاع للجزائر إلى غاية سنة 1812م،

ولكن توترت العلاقات بين البلدين فتم شن حملة عام 1815م، حيث التقى الأميرال دي كاتور ببارجة جزائرية بقيادة الرايس حميدو، وبعد يومين من المعركة بالقرب من الشواطئ الاسبانية استسلمت البارجة، وقتل الرايس حميدو و30 من بحارته، ولما علم الداي "أحمد باشا" بمصرع "حميدو" قبل التفاوض مع الأمريكان، وتم توقيع معاهدة الصلح في 30 جويلية 1815م نصت على إلغاء الإتاوة السنوية، وإطلاق سراح الأمريكين، ودفع تعويض مالي قدره 10 ألاف دولار.

أستاذة المقياس

الدكتورة: نجاة عبو

– جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق اهراس

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

محاضرات تاريخ الجزائر الحديث

المحاضرة رقم 03

المحور: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني

لقد كانت الجزائر خلال الحقبة العثمانية بلدًا فلاحيا بالدرجة الأولى، وهذا راجع لعدم اهتمام الأتراك بتطوير الحياة الاقتصادية، وبالرغم من اهتمامهم بالنشاط البحري إلا أنهم لم يقوموا بإنشاء موانئ صالحة للتجارة، وكما أنهم لم يستثمروا الأموال الضخمة التي كانوا يجنونها لتطوير الاقتصاد، وقد كان النشاط الاقتصادي للسكان قائم على:

أ – الزراعة: وكانت تمثل المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، ولكنها تميزت بالبساطة والبدائية، وهو ما أثر على مردودية الأرض وكميات الانتاج، والذي كان يتنوع حسب الظروف الطبيعية والمناخية، فاشتهرت مناطق معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب، الذي كان يستعمل للاستهلاك المحلي والتصدير، وأما زراعة الأشجار المثمرة فقد ارتكزت في المناطق الجبلية والسهول المحيطة بالمدن، وانتشرت البساتين المنتجة لمختلف أنواع الخضر والفواكه، وقد كانت أخصب الأراضي الزراعية ملكا لأفراد الطائفة التركية، وجماعة الكراغلة، والحضر والمورسكيين.

وبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية إلا أن الفلاحة في الجزائر أواخر العهد العثماني عانت من عدة مشاكل أعاقت ازدهارها وتطورها، ذلك راجع لعدم تطوير وسائل الانتاج والاعتماد فقط على الوسائل البدائية والتقليدية، وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفياضات والجفاف والجراد.....

ب – الصناعة: لقد عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا صناعيا أساسه المهن التقليدية والحرف اليدوية، وقد اشتهرت المدن الجزائرية بالصناعات التي تتصف بالإتقان والتنظيم، ومنها صناعة السفن والأسلحة، والصناعات التحويلية كمواد البناء وتذويب المعادن وتحويلها إلى مواد مصنعة، وأيضا الصناعة الغذائية، وكانت متنوعة (عصر الزيتون، تجفيف الفواكه...)، وصناعة النسيج والجلود وغيرها.

ج – التجارة: وهي أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وهي نوعان:

- **التجارة الداخلية: وكانت تتوزع على المدن الكبرى، والأسواق الأسبوعية والموسمية، وقد برزت مدن تجارية كبرى كالجزائر العاصمة، وقسنطينة، وتلمسان، وكانت تباع فيها مختلف الموارد الصناعية والفلاحية المنتجة محليا والمستوردة من مختلف المناطق كالسودان، والدول الإسلامية والأوروبية.**
- **التجارة الخارجية: تميزت باحتكار الدولة لتجارة الموارد الأولية الأساسية، كالخشب والقمح، سيطرت اليهود عليها منذ أواخر القرن ال 18م بعد إزاحتهم للتجار الفرنسيين والانجليز، وحصول الأجانب على امتيازات تجارية مهمة، وعلية فإن السكان المحليين لم يكن لهم أي دور هام في التجارة الخارجية.**

وبالنسبة للصادرات والواردات فقد كانت تتوزع على مختلف البلدان الأوروبية والإسلامية والإفريقية، وكانت المبادلات مع دول المشرق والمغرب تتعلق بالمواد الترفيهية والحاجات الكمالية، وأما مع أقاليم السودان فكانت تتألف من المواد الجزائرية الجاهزة والمحاصيل المدارية الإفريقية، ومع أوروبا أغلبها ترتكز على تصدير المواد الأولية، واستيراد السلع الجاهزة.

المحاضرة رقم 04 و 05 و 06

ثانيا: الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني

:انقسم المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني إلى مجموعتين

أ – سكان المدن: قدرت أغلب الدراسات سكان المدن بنسبة 5 بالمئة من مجموع سكان الجزائر إبان الفترة العثمانية، وكانت هذه النسبة تنقص كلما اتجهنا شرقا، وتزيد كلما اتجهنا غربا، إذّ قدرت 3 بالمئة في القطاع القسنطيني، و6 بالمئة في القطاع الجزائري، وما بين 7 بالمئة و8 بالمئة في القطاع الوهراني، وقد كانت المجموعة :السكانية في المدن تتكون من عدة فئات، وهي

– الأقلية التركية: وتتربع هذه الفئة على قمة الهرم الاجتماعي في البلاد عامة، وفي المدن خاصة، وبالرغم من ضآلة عددها كانت تستحوذ على السلطة السياسية والعسكرية في الإيالة، مما خولها احتكار .المناصب العليا في الدولة والتحكم في مواردها الاقتصادية

وقد ظلت هذه الجماعة ضئيلة العدد إذ لم يتجاوز عددها 12 ألف في الربع الأخير من الق 17م، ومع مطلع القرن الـ 19 م لم تتعدى فئة الأتراك 4000 نسمة، ويرجع ذلك إلى حالة العزوبية التي فرضت على الجنود الانكشاريين، وتنكر الكثير من الأتراك لأبنائهم من أمهات جزائريات (الكراغلة)، واعتبارهم عنصر هجين لا يرقى إلى مستوى العنصر التركي الصافي، وأما عزلتهم عن المجتمع الجزائري كانت بسبب رغبة .الأتراك في الحفاظ على امتيازاتهم وتمسكهم بعاداتهم، ولغتهم وأسلوب عيشهم

– فئة الكراغلة: وهم أبناء الأتراك اللذين ولودوا من أمهات جزائريات، وقد برزت هذه الفئة لأول مرة في المدن التي بها الحاميات التركية كالجزائر، وتلمسان والمدية والبليدة...، وقد وصل عدد الكراغلة مع نهاية .الق ال 16م إلى 6 آلاف نسمة في مدينة الجزائر

ومن الناحية الاجتماعية فقد شكلت فئة الكراغلة طبقة ميسورة الحال مما ساعد على حصولها على بعض الامتيازات كتولي بعض المناصب العليا في الدولة، والإعفاء من بعض الضرائب....ولكن مع تكاثر عدد الكراغلة وتزايد طموحاتهم في تولي السلطة ومشاركة الاتراك، مما ولد تنافس وصراع بين الفئتين انتهى بصدام مسلح عام 1629م، ولكن مع مرور الوقت سمح الأتراك لبعض الكراغلة بتولي بعض المناصب الهامة على

مستوى البايلكات مثل: تولي "مصطفى العمر" منصب باي وهران (1736 – 1748)م، والحاج أحمد باي منصب باي قسنطينة (1826 – 1837)م.

– فئة الأعلاج: وينحدر أفراد هذه الفئة من أصول أوروبية مسيحية/ جلبوا إلى الجزائر عن طريق الأسر، ولكنهم أسلموا واندمجوا في الفئة التركية، وقد بلغت هذه الفئة أوج قوتها العددية ونفوذها الاجتماعي خلال الق 17م، فبلغ عدد الأعلاج في مدينة الجزائر وحدها 25 ألف شخص، واشتهر العديد منهم بثرواتهم الكبيرة على غرار الإيطاليين.

– فئة الحضر: تتكون من البلدية، وهي العناصر الأولى التي سكنت المدن وترعرعت بها، وتضم أيضا ما انضم إليهم من العناصر الأندلسية والأشراف، وتميزوا بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بوضعهم الاجتماعي المتميز، واشتغل أفرادها بالتجارة خاصة، والمهن الصناعية، وتولي وظائف السلك القضائي والتعليمي، ورغم كثرة عدد أفراد هذه المجموعة نسبيا وامتلاكها لثروات كبيرة إلا أنها لم تلعب دورًا سياسيا في الجزائر، وذلك لتخوف الأتراك والكراغلة منها.

– فئة البرانية: تعني كلمة البرانية "الأغراب"، وتطلق على العمال غير المقيمين أو الفصليين الوافدين إلى المدن الرئيسية من الأرياف، وتتألف من المجموعات السكانية التي هاجرت إلى المدن الكبرى للإقامة أو العمل، وتضم: بني ميزاب، الأغواطيون والبسكريون، القبائليون، الجيجليون،.....

– فئة اليهود: شكلوا أهم العناصر البشرية المهمة في المدن الكبرى، وقد تشكلت مجموعتهم من اللذين وفدوا على الجزائر في فترات زمنية مختلفة أو من اللذين اعتنقوا اليهودية من السكان المحليين، وقد قدر عدده عشية الاحتلال الفرنسي في الجزائر كلها 30 ألف شخص، وقد اندمجوا ف بالمجتمع الجزائري بسبب ثقة الحكام الأتراك فيهم، وقد اشتغلوا في التجارة الخارجية، وصناعة العملة والحلي.

– فئة الدخلاء: تشكلت هذه الفئة من العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري المسلم، كالتجار الأجانب، والقناصل، وأفراد البعثات الدينية، والأسرى المسحيين، والقناصل وممثلي الشركات التجارية، ورجال الدين.

ب – سكان الريف:

لقد كان سكان الريف يمثلون الغالبية الساحقة في إيالة الجزائر، إذّ قدرت نسبتهم بحوالي 95 بالمئة، وكانوا يعيشون في شكل قبائل متفرقة يتنوع نمط معيشتها بين النمط الرعوي والنمط الزراعي، وكانوا ينقسمون إلى

عرب يقيمون في السهول والهضاب العليا، وأمازيغ (قبايل، شاوية، بني ميزاب...)، يسكنون الجبال، والأماكن الصعبة.

وأما من ناحية صلتهم وعلاقتهم بالسلطة فكانوا ينقسمون إلى :

- قبائل المخزن: وهي القبائل المتعاونة مع السلطة المركزية، ويعود ظهورها إلى زمن المرابطين والموحدين، وقد أبقاها الأتراك وحافظوا عليها بغية دعم نفوذهم في أعماق البلاد، وقد لعبت هذه القبائل حلقة التواصل بين الأهالي في الأرياف والحكام الأتراك في المدن، وأقامت قبائل المخزن في المدن الهامة، والأماكن الاستراتيجية ليسهل عليها التحكم في طرق المواصلات الهامة، وكذا مراقبة تحركات القبائل الجبلية والعشائر البدوية.

وقد كانت هذه القبائل تضطلع بأدوار ومهام سياسية وعسكرية وإدارية واقتصادية، منها المشاركة الفعالة في المحلات الفصلية (حملات دورية عسكرية) لاستخلاص الضرائب، وتنفيذ العقاب على العصاة، وأيضا حراسة الأبراج والحصون والخوانق الجبلية والممرات الصعبة وطرق المواصلات الهامة، ومعاقبة الخارجين عن السلطة الحاكمة، والحيلولة دون وقوع تمردات ضدها، وتوفير كوادر إدارية محلية للسلطة كالقياد، وشيوخ القبائل...، وتشكيل قوات عسكرية معروفة بـ "الصبايحية" أو "القوم"، وهي مجموعات من الفرسان تعمل على ضمان الأمن والاستقرار في الريف، وقد كانت قبائل المخزن تقوم بهذه الأدوار نظير استفادتها من بعض الامتيازات منها:

- الإعفاء من دفع الضرائب كاللزمة والغرامة، والحكور والمعونة، والاكتفاء بدفع الضرائب الشرعية (العشور والزكاة).
- الحصول على بعض المنح والتجهيزات مجانا من الدولة خاصة السلاح والمؤونة.
- إقطاعها أراضي زراعية خصبة والسماح لها بحيازة المراعي...، والاستفادة من الغنائم والأسلاب أثناء الحملات العسكرية (المحلات).
- قبائل الرعية:

تتكون من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة لسلطة البايليك، وتتحمل عبء النظام الضريبي، وكانت هذه القبائل تقيم في مختلف المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة المتمثلة في قبائل المخزن والحاميات العسكرية، فكانت عرضة للاستغلال المستمر.

القبائل المتحالفة: –

لقد اضطرت الإدارة للتحالف مع بعض الزعامات المحلية القائمة على أساس قبلي أو ديني مثل بني جلاب وبوعكاز، وبني عباس، وأولاد سيدي الشيخ ....، وقد تمتعت هذه القبائل بالحرية في إدارة مناطقها وتعيين حكامها، وتحصلت على الهدايا والامتيازات مقابل الاعتراف بالسلطة ودفع الالتزامات الضريبية.

القبائل الممتنعة: –

وكانت تتألف في أغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية الحصينة، أو التي كانت تجوب الهضاب، ومناطق الأطلس الصحراوي وتخوم الصحراء، ونظرا لابتعادها عن نفوذ الحكام وعدم اعترافها بسلطتهم، ودفع الضرائب انتهجت الإدارة سياسة خاصة تجاه هؤلاء قصد اجبارهم على مهادنة السلطة، والحد من استقلالهم، وذلك بمحالفتهم أو تحويلهم إلى قبائل مخزن، أو اجبارهم على دفع ضريبو رمزية تعبيرا عن ولائهم للسلطة.

أستاذة المقياس

الدكتورة: نجاة عبو

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

محاضرات تاريخ الجزائر الحديث

ماستر 1 تاريخ المغرب العربي الحديث

المحاضرة رقم 06

المحور: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني

.تطور علاقات إيالة الجزائر بفرنسا ومشاريع الاحتلال

:علاقات الإيالة مع فرنسا 1-

.عرفت العلاقات بين الجزائر وفرنسا تأرجحا بين السلم والمصالحة والتوتر والحرب

وكما ذكرنا مسبقا أن العلاقات الأولى التي يصفها المتتبعون لشأنها من مؤرخين وديبلوماسيين بكونها جيدة بين البلدين في عهد "خير الدين" و"فرانسوا الأول" حيث شهدت التوقيع على المعاهدة الثلاثية بين مبعوث خير الدين الذي حل بفرنسا بدعوة من ملكها ومبعوث السلطان العثماني وفرنسوا الأول عام 1535م، إذ كانت فرنسا حريصة على كسب ود الجزائر وذلك ابتداء من 1534م، وعلى إثر هذه المعاهدة توجه ، ثم عين قنصلا فرنسيا آخر سنة 1538م، (Jean de Laforet) السفير الفرنسي الأول إلى الإيالة وكان أول قنصل أوروبي بإيالة الجزائر. ومنذ ذلك الحين توالى عدد من المبعوثين الفرنسيين، إلى دار السلطان كقناصل أو كسفراء، وبالتوازي مع بدء العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا ببادرة من هذه الأخيرة، أخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر تتطور، و ذلك بإنشاء فرنسا للمركز التجاري في مدينة القالة –كما أشرنا سابقا – ثم توترت العلاقة بين البلدين إثر الحملة الفرنسية على مدينتي الجزائر و شرشال سنتي (1682 –1683)م لتعود من جديد إلى طبيعتها في عهد الداي م"حمد بن عثمان"، وحكومة الثورة الفرنسية عام 1789م، إذّ بادرت الجزائر بالاعتراف بها مقدمة لها مساعدات غذائية تمثلت في الدقيق ، القمح ، الشعير ، الحمص...، و هذا بطلب صريح من حكومة فرنسا، في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة .الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا و اقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد

وفي عام 1793 قرر داي الجزائر "حسن باشا " أن يعطي فرنسا قرضا خاصا لشراء المواد الغذائية من الجزائر قدره مليون فرنك ذهبي، واتبع في العام التالي 1794 م قرضا آخر قدره مليونين فرنك ذهبي، وتجاوزت مساعدات الجزائر الغذائية لفرنسا إلى مساعدات عسكرية تمكنها من الوقوف ضد أعدائها.

ولكن في عهد الداي "مصطفى باشا" توقفت المساعدات الجزائرية لفرنسا بعد أن رفض هذا الداي تقديم المعونة و الدعم اللذين طلبهما "نابليون بونبارت" بسبب الحملة التي شنها على مصر سنة 1798م، وكما وجه انذارا لفرنسا أن تسدد الديون التي عليها الإيالة بما أنها أصبحت قادرة على شن الحروب وحدها و إلا أعلن الحرب عليها.

وبعد انسحاب "نابليون" من مصر بعث برسالة إلى داي الجزائر مع أخيه "جيروم" يلتمس فيها من الداي "مصطفى باشا" إعادة النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية، ويعيد المساعدات التي كانت تقدمها الجزائر لفرنسا، وتعهد "نابليون" بالوقوف إلى جانبه دبلوماسيا لمواجهة المتحالفين ضده في أوروبا، وقد قبل داي الجزائر هذا العرض وعادت العلاقات إلى طبيعتها.

ولم تلبث العلاقات الجزائرية الفرنسية حتى توترت من جديد، بسبب عدم تقديم قنصل نابليون "ديبوا تانفيل" الهدية التي اعتاد القناصل تقديمها له، وحين طلب الباشا رسميا على أساس أنها شيء واجب، رد عليه "نابليون" برسالة ساخطة هدد فيها بتحطيم الأسطول الجزائري، وأنذر بأن فرنسا على عهده ليست هي فرنسا على عهد البوربون، وكان نتيجة ذلك أن احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى في ميناء تونس.

و كما أقدم الداي "أحمد باشا" على سحب الامتيازات من فرنسا ومنحها إلى منافستها بريطانيا سنة 1806م إلى غاية سنة 1816م أين أعادتها للمرة الثانية لفرنسا، قبل أن تعصف أزمة ديون الجزائر على فرنسا بماء وجه العلاقة الثنائية فترتب عنها نزاع حاد آل إلى احتلال.

ويجدر بنا التذكير أن عدد المعاهدات المنعقدة بين الجزائر وفرنسا كبيرة بلغت السبعين، وهي معاهدات سلم وتجارة تم التوقيع عليها في سنوات مختلفة (1534، 1619 ،1628، 1640، 1661، 1662، 1666 ...الخ)، أكثر هذه المعاهدات تخدم مصالح فرنسا كما تنوعت المساعدات التي قدمتها الجزائر لفرنسا بين المساعدات العسكرية البحرية والمساعدات الدبلوماسية للثورة الفرنسية، والمساعدات الاقتصادية والمالية للثورة.

غير أن أطماع فرنسا التوسعية كانت تحول دوما دون استقرار علاقتها السياسية مع الجزائر ويرجع بعض المؤرخين النزاع الفرنسي الجزائري إلى عدة أسباب من أهمها :

1 – تطلع فرنسا الى تحقيق مكاسب واسعة في الجزائر.

2 – اعتماد أسلوب القوة تجاه أي خلاف ينشب ما بين بحارتها وبحارة الجزائر.

3 – نشاط شركة " لنش " المركز التجاري الفرنسي بساحل القالة وعنابة الذي أثار قلاقل كبيرة بين الطرفين.

2– الديون الجزائرية على فرنسا:

أثرت قضية الديون كثيرا على العلاقات بين البلدين خاصة في الثلث الأول من القرن 19م، ونشأت هذه الديون من نوعين من القروض قدمتها الجزائر لفرنسا:

أ–القرض الحكومي: وهو لاستيراد القرض القمح الجزائري، وتم تكليف اليهوديين بكري وبوشناق بإمداد فرنسا بالقمح.

ب–منحة الداي حسين لحكومة الثورة الفرنسية أو حكومة الإدارة: وهو قرض عيني (نقدي) قدر بحوالي 12 مليون فرنك ذهبي.

اعترفت فرنسا بهذه الديون من خلال 3 معاهدات وهي كالتالي:

- **اتفاقية 28 جوان 1796م بين الداي حسن وحكومة الإدارة.**
- **معاهدة 29 جوان 1801م بين الداي مصطفى ونابليون بونابرت.**
- **معاهدة 28 أكتوبر 1819م بين الداي حسين ولويس الثامن عشر.**

المحاضرة رقم 07

المحور: نهاية الحكم العثماني بالجزائر ومشروع الاحتلال الفرنسي

أولا: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

إنّ المتتبع للتطورات والأحداث التي مرت بها الجزائر خلال الحقبة العثمانية، والتي ابتدأت بالربع الأول في القرن السادس عشر (1516)م، وانتهت في الربع الأول من القرن التاسع عشر ميلادي (1830)م، يخلص انها تميزت بخصوصيات نظامها السياسي، والذي كان أثار على أوضاعها الداخلية وتحديد علاقاتها الخارجية، وأما نشاطها الاقتصادي فقد تحكمت فيه عوامل مختلفة كان لها اثرها على الأوضاع الاجتماعية والثقافية للبلاد.

ومما يلاحظ على الوجود العثماني في الجزائر سياسيًا تعاقب عدة أنظمة حاكمة صاحبها تطور في مؤسسات الدولة الإدارية، ومحافظتها على تمركز السلطة في يد الأتراك، وهو ما أدى إلى اضطراب العلاقة بين سكان الإيالة والحكام، وأما الجهاز الاقتصادي للجزائر فقد تميز باعتماده على الموارد البحرية بشكل رئيسي، مما انعكس على الانشطة الاقتصادية الأخرى التي لم تقل اهتمام من السلطة الحاكمة، وبالنسبة للوضع الاجتماعي فقد اتصف بتمايز السكان حسب نمط معيشتهم واستقراراهم، وأسلوب حياتهم، واختلاف طبيعة علاقتهم مع السلطة الحاكمة، وعليه يمكننا القول أن أوضاع الجزائر تباينت واختلفت أثناء التواجد العثماني، والذي انتهى بدخول الجزائر في حقبة تاريخية جديدة ألا وهي الاستعمار الفرنسي، فكيف كانت الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟

1 – 1 – الأوضاع السياسية:

لقد تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بضعف روابط الجزائر بالسلطة العثمانية، واقتصرت على تقديم فروض الطاعة للسلطان باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين، وتبادل الهدايا وإرسال الاعانات، وجلب المتطوعين الأتراك للعمل في قرى الأرياف، وهذا ما جعل العلاقة بين الجزائر واستنبول لا تتعدى في حقيقة الأمر نطاق المصلحة المشتركة، ولكن استقلال الجزائر عن الباب العالي لم يمكنها من تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي، بل تميزت أوضاعها مع بداية القرن التاسع عشر بالفوضى والاضطراب، والأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر كانت مؤشر واضح لنهاية الوجود العثماني، ونلخصها في النقاط التالية:

– الاضطرابات والفوضى وعدم الاستقرار في الحكم، وقد ابتدأت من أواخر القرن الثامن عشر، وتحديدًا بعد وفاة الداي "حسن" الذي دامت ولايته سبع سنوات (1789 – 1791)م، وبعد وفاته عاد الجند إلى التدخل في الشؤون السياسية، وأضحوا من يعينون الحكام ويعزلونهم حسب هواهم، ولهذا انخفض معدل البقاء في السلطة إلى أربع سنوات، وتجلى في عهد الداي مصطفى باشا (1789 – 1805)م الذي أطاح به الجند بعد ثلاث محاولات فاشلة، ومنذ ذلك الوقت لم ينفك الجند عن التدخل في السياسة وتمردهم

المستمر على الحكام وعصيانهم للأوامر ورفض تطبيقها، وبالتالي أصبحت سلطة الجند تضّاهي سلطة الحكام، ولم يتوقف تدخل الانكشارية على تعيين وعزل الحكام بل وصل إلى حد اقدامهم على اغتيال معظم الدايات.

- استبداد الحكام وطغيانهم إذّ تميزت فترة حكم الداي "علي خوجة" ما بين سنتي (1817 – 1818)م بالاستبداد والظلم، وفتح عهده باب الفساد، وكان سببا في موت الكثيرين بعد، فقد وصل به الأمر إلى حد حجر القمح عن السكان بحجة تعرض البلاد للقحط، وقتل كل من يقوم ببيع القمح.

- فساد الانكشارية وكثرة تجاوزاتهم ضد أهالي الجزائر، وفي هذا الشأن يقول "حمدان خوجة": "وهكذا، صارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ ، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل . ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم".

- ثورات الداخلية والتمردات: نتيجة للفساد الذي طبع الحكم في الجزائر أواخر العهد العثماني قامت عدة ثورات داخلية في الجزائر، عبر فيها الثائرون عن سخطهم وغضبهم من سياسية الحكام وموظفي الدولة، وكانت ثورة "الشريف بن الأحرش" من أشهر الثورات في الشرق الجزائري، والتي كانت حسب ما ذكر "الشريف الزهار" بتحريد من باي تونس "حمودا باشا" بأن قوة "ابن الأحرش" تأهله لانتزاع الحكم من الأتراك، وبعد جمعه للقبائل قام بمهاجمة قسنطينة على إثر غياب حاكمها الباي "عثمان"، الذي قتل فيّ وادي الزهور" بنواحي القل سنة 1804م، ورغم الغنائم التي حصل عليها جيش "ابن الاحرش" إلا أن ثورته تم القضاء عليها من طرف باي قسنطينة الجديد الباي "مصطفى".

وكما اندلعت ثورة مضادة لحكم الاتراك في الغرب الجزائري بزعامة "عبد القادر بن الشريف" المعروف بالدرقاوي ما بين سنتي (1805 – 1817)م، والتي كانت كرد فعل على الفساد والضرائب المجحفة ضد السكان، وكما عرف الجنوب الجزائر قيام الثورة التجانية بزعامة الأخوين أبناء "أحمد المختار التجاني"، فحاولا الاستيلاء على مدينة وهران للمرة الأولى سنة 1826م والمرة الثانية عام 1827م، وعليه فقد شهدت إيالة الجزائر في كل أقاليمها تمردات وثورات داخلية عبر فيها الأهالي عن رفض سياسة الحكام سواء المركزيين أو المحليين.

وبالنسبة للأوضاع الخارجية فقد تميزت بتعرض الجزائر للكثير من الحملات الأوروبية، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر فينا 1815م، ومن أهم المسائل التي ناقشها المؤتمر مسألة الجزائر وجهادها البحري الذي أثار قلقا كبيرا لأوروبا، لهذا تكتلت كل الدول المسيحية ضد الجزائر، وكامل المغرب العربي بهدف تحويله إلى سوق لمنتوجاتها ومصدرا لثروات، ومن اهم الحملات التي تعرضت لها الجزائر حملة اللورد "إكسماوث"، إذّ وصلت القوات البريطانية – الهولندية إلى الجزائر العاصمة في 26 أوت 1816م تلقى فيها الاسطول الجزائري خسائر بالغة مما أجبر الداي قبول شروط الإنجليز، فتأكد الشعب الجزائري من عجز الدولة العثمانية، وتيقن أنه يجب الاعتماد على نفسه فراح يستعد للطوارئ الامر الذي سيمكنه فيما بعد من الصمود سنوات طويلة في وجه الاستعمار الفرنسي.

وكما تعرضت الجزائر في سنة 1824م لهجوم إنجليزي بقيادة الأميرال "هاري نيل" الذي أعلن حصاره على الموانئ الجزائرية، والذي استمر حوالي نصف سنة تعطلت فيه التجارة الخارجية، مما أجبر الداي على التصالح مع الانجليز والموافقة على شروطهم مقابل عدم رجوع القنصل الإنجليزي القديم، ومن ضمن الشروط الموافق عليها امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفية، وحقر فع العلم البريطاني فوق الدارين، والاعتراف بالقنصل الانجليزي كعميد للقناصلة المسحيين، وعليه يمكننا القول أن الأوضاع السياسية للجزائر أثرت بشكل كبير على هيبتها وسيادتها الخارجية، فكثرة الاضطرابات والتمردات وعدم انشغال الحكام بأمور الدولة شجع الدول الأوروبية على استغلال رداءة الوضع السياسي في الهجوم عليها لتحطيم سيادتها البحرية في البحر المتوسط.

المحاضرة رقم 08

1 – 2 – الأوضاع الاقتصادية:

لقد تميز الجانب الاقتصادي للجزائر في الفترة العثمانية بتأثره بالعلاقات الخارجية من خلال نشاط القرصنة ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية، وكما ان الوضع الاقتصادي ظل يتحكم في الصراع والتنافس بين فرق الوجاف وجماعات رياس البحر، وكما أنه كان يبرر الدوافع والأهداف الحقيقية للثورات الداخلية (ثورة سويدن وفليسة ودرقاوة، التجانية) ، وقد عرف الاقتصادي الجزائري ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإلى غاية الربع الأول من القرن التاسع عشر حالة من الجمود والانكماش والتقهقر في مختلف

النواحي الاقتصادية، وفي المقابل كانت أوروبا تتجه إلى ممارسة الزراعة المعتمدة على مبدأ الربح ووفرة الانتاج .وخلق رأس مال مستثمر قادر على التحكم في التبادل التجاري، وتعمل على تطوير الصناعة

وقد كانت الزراعة هي النشاط السائد في البلاد، وتميزت بتنوع المحاصيل المنتوجات الفلاحية، إلا انها كانت تعاني من عدة مشاكل لم يسعى النظام الحاكم لإيجاد حلول لها، والمتمثلة في الآفات الطبيعية والمجاعات والقحط، والجراد والزلازل، وأيضا انعدام الأمن وتكرار الحملات العسكرية (المحلات)، وثقل المطالب المالية على كاهل الفلاحين، وأيضا تأثير المناخ ونوعية التربة، وكما أن أسلوب الحياة ونمط المعيشة قد أثر على الانتاج الزراعي في الجزائر، والذي تميز باعتماد السكان على زراعية معاشية استهلاكية في العديد من المناطق، وخاصة مناطق التل التي ينعدم فيها الربح التجاري، ويقتصر انتاج الفلاحي على تلبية حاجياته فقط .دون محاولته للمساهمة في زيادة وتطوير الانتاج الوطني

وبالنسبة للصناعة فلم تعرف الجزائر وباقي دول المغرب العربي صناعة بأتم معنى الكلمة، وكان يغلب على منتوجاتها الصناعية الطابع التقليدي الوراثي، وقد كانت أوروبا تبذل ما في وسعها لتبقى الأقطار الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) بعيدة عن الثورة الصناعية لتظل سوقا لمنتوجاتها المصنوعة ومصدرا للموارد الأولية، وكما أن اشتغال الأهالي والسلطات بالحروب عرقل التطور الصناعي، وأيضا عدم اهتمام الحكام بغرس جذور الصناعة التحويلية والخفيفة، والجمود الديني الذي كان يمنع كل تفتح على الخارج للاستفادة من التطور الذي شهدته أوروبا في مختلف الميادين، وضعف مستوى الحياة الذي ظل تقليديا بدائيًا لا يتطلب من الأهالي أي .جهد

لقد اعتمدت التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني أساسا على الفلاحة والصناعة، ونتيجة للضعف الذي أصاب الدولة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أثر على المبادلات التجارية الداخلية فأصبحت الدولة غير قادرة على المراقبة، وخاصة المناطق البعيدة والحدودية، وكما أن ارتفاع الضرائب والمكوس عرقلة النشاط التجاري، وكما أن النفوذ المتزايد لليهود وسيطرتهم على جانب كبير من النشاط التجاري أفقد التجارة الجزائرية مكانتها، وكان للنظام الاحتكاري الذي طبقته الدولة على بعض .المواد الأولية أثره السلبي على التجارة، وأدى غلى خراب الزراعة والصناعة

1 – 3 – الأوضاع الاجتماعية:

وقد تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر أواخر العهد العثماني بالتدهور، نتيجة للاضطرابات الداخلية التي عرفتها البلاد، وعدم قدرة النظام الحاكم على تنظيم الحياة الاجتماعية وتطويرها خاصة في جانبها الصحي والمعيشي، وأيضا انتشار الأوبئة والأمراض التي أودت بحياة نسبة كبيرة من السكان، فقد عدد ضحايا مرض الطاعون عام 1788م بـ 15793 ضحية، وفي سنتي (1792 – 1793)م قدر عدد الضحايا بـ 12000 ضحية، واثر انتشار موجة الطاعون سنتي (1817 – 1822)م قدر عدد الضحايا بـ 20000 ضحية.

وكما تميز الربع الأول من القرن التاسع عشر بانتشار المجاعات وتكرار زحف الجرائد، فاضطر الداي "مصطفى الباشا" سنة 1800م استيراد الحبوب، وهو نفس الأمر بالنسبة لعام 1819م، وقد أهلكت مجاعات سنتي (1806 – 1807)م، وعام 1816م عدد كبير من السكان، وانعدمت فيها الفلاحة بسبب زحف الجراد.

وعليه يمكننا القول أن الوضع الاجتماعي للجزائر تأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، ولهذا فقد تميز الوضع الاجتماعي أواخر العهد العثماني بالانكماش وسوء الأحوال الصحية والظروف المعيشية للسكان.

1 – 4 – الأوضاع الثقافية:

تميزت الحياة الثقافية في العهد العثماني بالتقليد، ولم يكن فيها جامعة أو معاهد تضاهي المراكز التعليمية المتواجدة في المغرب العربي كجامع الزيتونة بتونس، أو جامع القروين بفاس، ولهذا كان معظم الطلبة الجزائريين يفضلون الهجرة لطلب العلم، وهذا راجع لعدم اهتمام العثمانيين بالجانب الثقافي وتطويره، بسبب انشغالهم بالنشاط البحري، وبالرغم من هذا فنجد أن التعليم كان منتشرًا في كامل أنحاء القطر، وكان جميع الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة، غير أن طرق التدريس ظلت بدائية لمئات السنين وارتكزت على العلوم النقلية، ولا تعتمد على أية طريقة تربوية، وقد اشتمل التعليم على المرحلة الابتدائية، وفيها يدخل التلميذ الذي سنه بين الرابعة والسادسة إلى الكتاب، ويحفظ القرآن تحت إشراف معلمين من سكان القرية، وتدفع أجورهم مما تدره أملاك الحبوس أو من عند الأولياء، وثم المرحلة الثانوية، وتتم في المساجد ويتلقى فيها الطلاب مبادئ الفقه

واللغة والنحو والصرف، وأما المرحلة العالية تكون في المدارس والمساجد الكبيرة والجامعات العربية، مثل الأزهر والزيتونة، ولا يدخلها إلا المتفوقون من الطلبة وأبناء العائلة الميسورة الحال، وقد كانت قسنطينة وتلمسان والعاصمة من أهم المراكز التعليمية في البلاد.

ومما سبق يمكننا القول أن الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني تميزت بعدم الاستقرار والاضطراب وكثرة الثورات وانعدام الأمن مما أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فدخلت الجزائر في مرحلة الانكماش والتراجع، وهو ما ساهم في شكل كبير في تشجيع الدول الغربية للاعتداء عليها، ومحاولة إجبارها على الخضوع وتنفيذ شروطها، فدخلت الجزائر في مرحلة جديدة الهيمنة الأجنبية.

المحاضرة رقم 09

ثانيا: مشاريع الاحتلال:

تطلعت فرنسا لاحتلال الجزائر منذ عهد الملك لويس التاسع في القرن 13 م وصولا إلى آخر محاولة لها بسعي مسؤوليها لتجنيد الدول الأوروبية بكاملها في مؤتمر إكس لاشابيل سنة 1818م حيث اقترح ريشليو رئيس الوزراء الفرنسي على المؤتمرين تشكيل حلف دفاعي من جميع الدول الأوروبية للتحضير لغزو بحري للجزائر من أساطيل دول إنجلترا، فرنسا، بروسيا توسكانيا، روسيا، النمسا، اسبانيا وغيرها حوالي 16 دولة كان هدفها تحطيم الجزائر وقوتها البحرية.

كل هذا كان قبل مباشرة تطبيق فكرة الحصار البحري سنة 1827م.

- مخطط دو كيرسي: قنصل فرنسي في الجزائر كلفه الملك لويس السادس عشر سنة 1782م بوضع خطة لغزو الجزائر.

- مخطط بوتان: ينسب إلى المهندس العسكري البحري الفرنسي بوتان الذي أرسله نابليون بونابرت لوضع مخطط محكم لغزو الجزائر، ويعتبر هذا المخطط دقيقا لأنه ركز على نقاط الضعف في الدفاعات الجزائرية، بحيث أوصى بأن تنزل قوات الغزو من الجهة الغربية لمدينة الجزائر وبالضبط في منطقة سيدي فرج نظرا لقلة عدد مدافع البحرية الجزائرية ومن ثم الزحف نحو الإيالة واحتلالها بعد الحادثة المفتعلة والمعروفة بحادثة المروحة عام 1827م في عهد الداي حسين وشارل العاشر ملك فرنسا.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا كيف تعاملت فرنسا مع إيالة الجزائر في فترة ضعفها وحين كانت الدول الأوربية متفقة على عزلها، وكيف انتهجت سياسة الرضوخ زهاء قرن ونيف من الزمن وكيف أنها بدأت تكشر

عن أنيابها ضد من وقف إلى جانبها في إحنها ومحنها وتنكرت للجميل بل أصبحت تتحايل الفرص لتنقض على الإيالة متى سنحت لها الظروف بذلك وهو الأمر الذي نفذته في عام 1827م ثم في سنة 1830م بالاحتلال التدريجي للجزائر.

أستاذة المقياس:

الدكتورة نجاة عبو